**الفصل التاسع**

**التعليم الأساسي في العراق**

 يشير واقع التعليم الأساسي في العراق الى أن المسؤولين عن النظام التربوي والتعليمي عمدوا لادخال هذا التعليم من خلال تكليف لجنة لوضع دراسة حول الموضوع ، وتوصلت هذا اللجنة لصيغة بتأريخ 12/ 11 / 1993 الا ان الواقع الحقيقي لهذا التعليم لم يأخذ مداه في تشريع نظام خاص به أو تطعيم المناهج التقليدية للتعليم الابتدائي ببعض المسافات التطبيقية العملية ، مثل ادخال العمل المنتج والتربية العملية والتكنلوجيا لهذا اقتصر التعليم الاساسي على دمج مدارس التعليم الابتدائي مع مدارس التعليم المتوسط في بناية واحدة بعيدأ عن توفير مستلزمات ما هو مطلوب للنظام التعليم الاساسي في تبني المنهج الخاص به بمفهوم الواسع , والذي يتضمن بناء المقررات الدراسية بما يتلائم معه اعداد المعلمين وتزويدهم بطرائق التدريس المناسب لمتطلبات هذا النظام ، واستخدام المختبرات والورش والتقنيات التربوية اللازمة فضلا عن مدى صلاحية الابنية التي من خلالها يمكن تحقيق اهداف نظام التعليم الاساسي كما ان ادارات مدارس التعليم الاساسي لم يتم اعدادها لمثل هذا التعليم ، وهذا ينسحب ايضا على الاشراف التربوي والاختصاصي واعداد وتركيب العاملين بشكل عام مما يتطلبه الدول التي وصلت مراحل متقدمة جدا في نظامها التعليمي .

 وتزامنا مع الاتجاهات نحو التعليم الاساسي منذ عام 1993 فقد تم تحويل معاهد المعلمين المركزية الى كليات التربية الاساسية واخذت على عاتقها اعداد ملاكات التعليم الاساس في العراق ، وبهذا يكون العراق قد تأخر في تجربة التعليم الاساسي عن الكثير من البلدان العربية التي بدأت اجهزة التخطيط فيها منذ السبعينات

-فترة بداية التعليم الاساسي في الدول العربية بناها القاعدية على نحو متكامل

 فرغم توصيات المؤتمرات والبحوث العلمية لا يزال تعميم التعليم الاساسي في العراق محدودا رغم الحاجة الماسة اليه بصفته الصيغة الملائمة التي تستقى من الظروف الحاكمة لاوضاع التنمية الشاملة والمتصلة بالتحديات والمشكلات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتربية التي يواجهها العراق والتي يمكن ان نشير اليها في الجوانب الاتية :-

**أ-التحدي الحضاري**

 الذي يتمثل في المعادلة الصعبة في مجتمعات المنطقة بين الاصالة والمعاصرة فقد تبنت دول المنطقة في حركتها نحو التنمية وسعيها لمواكبة عالم تكنولوجي اللغة علمي الاتجاه ، كثيرا من الهياكل والاطر والصيغ الاتجاهات الاجتماعية والتعليمية التي سلكتها المجتمعات الغربية المتقدمة ، ولكن هذه المنطقة العربية الاسلامية حريصة في الوقت نفسه ان تتبع في حركتها وبالاخص قي اعدادها لاجيالها من ذاتيتها الثقافية الاصلية وقيمتها وتاريخها وحضارتها فالصيغة الثقافية التعليمية الملائمة لها لابد ان تؤكد على الجوانب الايجابية الاصلية في التراث من تحرير العقل واعماله ، ونبذ التقليد الاعمى ، وتنمية القدرات الابداعية والتفكير واحترام العمل والكسب الحلال ، وتقبل النصيحة والرأي الاخر والاذعان للحق واعتبار الاتقان عبادة والحرص على التعمير حتى اللحظة الاخيرة ( اذا قامت الساعة وفي يد احدكم فسيلة فان استطاع الا يقوم حتى يغرسها فليفعل ) والاقتصاد في الانفاق ولو كان نهر جار وغيرها من القيم التي تترجم الايمان والعمل الصالح الى سلوك يومي يحدث التنمية ويضع الحضارة وتتبنى تلك الصيغة في الوقت تهيئة الفرصة لاكتساب الكفاية الفكرية ، والعملية والعملية التي تمكنها من التفهم والتعامل الناجح مع العلم التكنولوجي والاجتماعي والثقافي المحيط بها .

**ب-التحدي الاقتصادي**

 المتمثل في اعتماد اقتصاد البلاد على سلعة وحيدة اولية متجهة الى النضوب وهي النفط مع ضعف باقي قطاعاته الاقتصادية وعدم تشابكها وضعف مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي مما يجعل مستقبل التنمية في البلاد والحفاظ على مستوى المعيشة الحالي وما يقدم من خدمات ىهنا بقدرة هذه الدول على الانتقال بالنفط من دوره الحالي كمجرد مصدر للدخل ليصبح محور الانتماء للمجالات الاقتصادية الاخرى والقاعدة الانتاجية للاقتصاد لتنقل القطاعات الاقتصادية غير اللفظية ، ومن وضعها الهامشي فتصبح قادرة على خلق روابط انتاجية تؤدي الى توسع رقعة السوق المحلي عن طريق مشروعات تؤدي بدرجة كبيرة الى زيادة التشابك الانتاجي بحيث تغذي بمنتجاتها قطاعات اخرى او تتغذى من مشروعاتها بما يوجد فرصا اكبر للاستثمارات المحلية لينقل الاقتصاد من التبعية الى اكتساب قوة دفع ذاتية قي بيئته ومجتمعه .

 وواضح ان هذا التحويل لا يتحقق الا بتوفر موارد بشرية قادرة بما تملك من ثقافة وقدرات وكفايات فنية واتجاهات ايجابية نحو العمل والانتاج قصيغة التعليم الاساسي للمنطقة لابد ان تضع هذا التحدي ومتطلباته في حسابها فمفتاح التنمية الشاملة هو الانسان الذي احسن تعليمه وتدريبه فربط التعليم بالعمل والانتاج مطلب اساسي لدى صيغة تعليمية ناجحة للمنطقة .

**ج-التحدي السكاني :**

 يتطلب اعادة التوازن السكاني بناء قوة عمل وطنية متكاملة من خلال خطة شاملة يتجه جانبها التعليمي لاستثمار الموارد البشرية في البلاد ويعمل على توجيهها واعدادها .

 فقلت السكان المؤهلين وبخاصة في القطاعات الفنية اللازمة لمشروعات التنمية يجعل الدور الانمائي للتعليم وقدرته على توفير فرصة تعليمية ملائمة لكل فرد تعينه على تنمية قطاعاته واستثمارها الى اقصى ما تسمح به ، وتوفير الظروف التي توجه وتجتذب الناشئة نحو القطاعات التي تعاني نقصا واضحا ، هو دور الرئيسي في بناء تنمية حقيقة تضمن استمرار هذه القلة السكانية في الازدهار والتقدم في الفترة ما بعد النفط او عند تدهور قيمته او تغير الظروف المحيطية باستثماراته ، ومن هنا يصبح التعليم الاساسي الذي يمر به كل طفل وسيلة اساسية للتربية من اجل المهنة وتعميق المفاهيم واكتساب المهارات وبناء الاتجاهات الايجابية التي توجه الى السلوك المعبر عن الاحساس بالمواطنة ومسئولياتها في بناء مجتمع يعتمد على نفسه .

 **د-التحدي التربوي**

 يكاد لايخلو لقاء تربوي او دراسات تقويمية للنظم التعليمية على مستوى العربي الا ويردد فيه (ان نظمنا التعليمية ما يزال يغلب عليها التلقين والحفظ ويتركز هدف المتعلمين فيها على النجاح في الامتحان ، والاقتصار على متطلباته وسيادة الطابع النظري على محتوى المناهج ، وطرائق التدريس)وان النظام التربوي لم يحقق اهدادفه فالنتائج لم تكن بقدر الجهود ، ولم تبذل جهود كافية للوصول الى صيغة تعليمية تستجيب لمتطلبات التنمية . وتعين على مضاعفة اثر الانتاج الاقتصادي ، وتماسك البنيان الاجتماعي ورفاه المواطن.

 ان التعليم في العالم العربي يعاني من عدم احترام العمل اليدوي ، والاغراق في اللفظية دون العملية ، والاتكالية دون الاستقلالية والانفرادية دون التعاونية والانفعالية دون الفاعلية والتقاليد دون التجديدية والمظهرية دون الجوهرية .

 وتشير وثيقة اليونسكو التي نظرت الى مستقبل التعليم في المنطقة خلال العقدين (1981-2000) الى ان التعليم قد اصبح (اداة لتنمية شخصيات مترفعة عن العمل . مستهلكة اكثر من ان تكون منتجة ، مؤثرة للعافية اكثر من ان تكون متحدية لمشكلات الحياة ، مصرة على مغالبة الصعاب ).

 وترى دراسة التنمية في البلاد العربية (ان النظام التعليمي يعتبر امتدادا للتنشئة الاسرية التي لا تغرس في الطفل حب العمل ، ، والكفاءة وتحمل المسئولة ( وان التعليم) يعتمد على التلقين ولا يعتمد على التفكير ويطمس في الفرد القدرة على التحليل وينتظم الفرد بعد ذلك في الاجهزة الحكومية متعودا الا يجتهد كثيرا والا يعمل كثيرا حتى لا يخطىء كثيرا)

 ويعتبر هذا الموقف عن اجتماع على ضرورة تغيير (تكييف) التعليم الحالي ، واعادة توجيه مساره لينتقل من التركيز على الاوراق والشهادات الى التركيز على الخبرة والممارسة ، والمهارات ويأخذ بيد الناشئة من صناعة الكلمات الى صناعة الاشياء ومن الترديد اللفظي الى السلوك الفعلي اليومي الذي يغير الواقع من خلال الباداة والمبادرة وبذل الجهد والاتفاق والعمل الجماعي وترجمة العلم الى سلوك فكري في مواجهة المشكلات والتخطيط لمواجهتها ويمكن ان نلخص ذلك كله في القول : أن تصبح التعليم مؤديا الى تعديل سلوك الفرد وممارسته :

في خلقه وفكره وادائه في عمله وممارسته كرب اسرة ومواطن في مجتمعه . ويتمثل التحدي التربوي المطروح على الصيغة التربوية المرتجاة للبلاد في ترجمة كل ما سبق من اهداف وامال وتطلعات الى صيغة ملائمة لتعليم اساسي يمر به كل طفل فيتغير ساعيا نحو تحقيقها .

 صيغة تنبع من الذاتية الثقافية لهذه الامه تجمع بين الايمان العميق بقيم الامه واصالتها والقدرة الفعاله على مواكبة العصر بحيث تترجم ما نادت به استراتيجية تطوير التربية العربية من مبأدىء فلا تكون نقلا ، ولا نسخا ولا استعاره لنظم خارجية .

 صيغة تلبي الحاجات التعليمية الاساسية فرد ، وتوضيفها في خدمة التنمية المجتمعة ، والرفاهيه امته.

صيغة مستمده من بيئتها تنفتح عليها وتتفاعل معها ، وتستخدم امكانياتها وتتعلم من خلال العمل فيها وتهدف الى المساهمة في تطويرها وتقدمها .

 صيغة تعد الفرد للعالم العمل والتولي مهارت فكرة ، واصابعه السواسية من اهتمامها . وتوفر للراغب القادر كل الفرص للمواصلة التعليم في مراحل اعلاه فهي تلتحم بمتطلبات التنمية في المجتمع وتؤكد على الدور الانمائي للتعليم في اعداد الموارد البشرية اللازمة فكرا وسلوكا ومهارة .

 صيغة تبني على اساس التعليم المستمر فتؤكد على مهارات التعليم الذاتي في كل مناهجها وتفتح القنوات والنظم والتشريعات واللوائح وتشجع على التعليم والعمل المتناوب وتوظيف كل الامكانات التعليمية وغير النظامية في تنسيق وتكامل لتحقيق هذا الهدف .

 صيغة تركيز على اللغة القومية لغة الحضارة العربية الاسلامية ومفتاحها والاساس المتين لاعداد اجيالها بحيث لاينتهي مرحلة التعليم الاساسي الا والفرد قادر على التعبير السليم والاتصال الفعال في امور حياته بلسان قومه ولغة حضارته .

 وهي بعد هذا كله وقبله صيغة تعليم لمجتمع دائم التعلم والتعليم وتتوقف نهضته وحياته وتجدده على امتلاكه لهذه القدرة ولهذا تقوم مناهجه على اسسها ويتم تقويم تقدم التعليم فيها على ضوئها وتجند كل الامكانات لتتاح فرص التعليم الاساسي للصغار والكبار والذكور والاناث والمحرومين قبل القادرين .

 وتختلف اساليب مواجهة هذا التحدي التربوي باختلاف ظروف كل دولة ودرجة الالتزام والاستعداد لتغير البنى الاساسية الاقتصادية والاجتماعية بما يسمح بصيغة التعليم الاساسية المرجوة ان تاخذ طريقها الى الوجود وتنطلق بالفعل لا بالامنية والقول نحو اهدافها اذ تشير الدراسات التي تابعت حركة التعليم الاساسي (ان التوق لتحريكها كان في بعض البلدان اقوى من الانجاز) ( وان بعض صور تطبيق التعليم الاساسي توقفت عند صياغة اهداف براقة جديدة ، او اصدار قوانين وقرارات للالزام ومحو الامية ، وتحديد نسبة استيعاب معينة في خطط التنمية وافتتاح مدارس نموذجية للتعليم الاساسي ، وادخال تعديلات على المناهج في الريف ) .

 وكل هذه اجراءات لا يظهر لها اثر واضح الا عندما تترجم الى تغيير حقيقي في بنية التعليم . بحيث يصب في التحول الفعلي تحو التعليم الاساسي . ولعل من المفيد ان نشير في هذا المجال الى ما اخذت به بعض التظم التعليمية من ادخال بعض ممارسات التعليم الاساسي كامواد العلمية (الدراسات العلمية ، او التربية العملية او الفنون الصناعية مع بقاء الصيغة التعليمية في تلك النظم على حالها ورغم ما بذل في هذا الامر من جهود وانفاق فان اثره ظل هامشيا ومحدودا بحيث اصبح مجرد حلية او زينة تعلن عن الاخذ بمفهوم حديث هو التعليم الاساسي دون ان تتبنى جوهره او تتغير بالفعل في اتجاهه.

 فربط التعليم بالعمل المنتج لايتم بمجرد ادخال تدريبات او مواد علمية مع بقاء كل عناصر العملية التعليمية على حالها دون تطوير فتحقق اهداف ربط التعليم بالعمل والانتاج يتطلب اعادة صياغة المنظومة التربوية لتتازر في تكامل وانسجام ووحدة محدثة الاثر المطلوب في سلوك المتعلم ومهاراته واتجاهاته وفي علاقة النظان التعليمي بجهات الانتاج وسوق العمل في بيئة ليس من خلال المساهمة والعمل المشترك بين التربويين وممثلي سوق العمل في تخطيط المناهج وبنائها واختيار البدائل ، والمساهمة في نقل خبرات العمل الى المتعلمين ، وتقويم انتاجهم وعملهم .

 ان بناء صيغة فاعلة للتعليم الاساسي تستجيب لهذا التحدي التربوي ينبغي ان ينطق من عمل عملي لتقويم الواقع ورصد جوانب قصوره وتميزه لتستند تلك الصيغة الى دراسات عملية تحدد الحاجات التعليمية الاساسية اخذة بما ذكرناه من مدخل النظم يكون المدخل الى التطوير والاصلاح شامل يضمن التازر والتنسيق والفاعلية لكل الجهود .ولنضرب المثال بجهد عملي قومي استهدف تقويم نظام تعليمي معاصر في دولة متقدمة ليصبح قادرا على مواجهة التحدي الذي تفرضه ظروف العصر وتنجو الامة من خطر التدهور الذي يؤدي اليه تدني مستوى التعليم .

 فقد شكلت اللجان ارفع مستوى علمي وتم مراجعة وتحليل البيانات والبحوث المنشورة حول مستوى التعليم وجودته قي المدارس والكليات والجامعات واعدت دراسات مقارنه مع المستويات المماثلة في دول اخرى . وعقدت جلسات استماع في جميع الولايات اسماع شهادات ونصائح الراغبين حول مقترحاتهم لتطوير التعليم واستغرق ذلك الجهد زهاء عامين وانفق علية ملايين وقد تمكن التقرير في نهاية من ان يقدم للامة صيغة للتطوير اسهم في الراي فيها المعنيون والمهتمون والمختصين على مستوى الامة كلها . وقد قدم هذا التقرير والبحث العلمي الأي حول ما يلي :-

-محتوى المواد الاساسية

-مستوى الاداء المتوقع من المتعلم

-الوقت الذي ينبغي ان يتاح للتعليم

-المدارس وطرائق التدريس .